الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان اولى لانه بصدد بيان المعنى
اللغوي الماخوذ منه الاصطلاحي فابن اياز تنبه له فحذفها قوله
هل هو من الصرف الخ قال الدنوشري قال المرادي وقال في شرح الكافية
سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه من عدم تنوين الى تنوين ومن وجه
من وجوه الاعراب الى غيره وقال بعضهم المنصرف ماخوذ من الصرف
وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف قوله او من الصريف وهو
الصوت قال الدنوشري اي صوته الناب والبكرة والقلم هو الذي يسمع له
قال النابغة لها صريف صريف القعو بالمسد والقعو البكرة قوله اي الانصراف
الى جهات الحركات قال الدنوشري ذكرنا فيما مر انه لو حذف الحركات كان اولى لانه
بصدد الماخذ اللغوي قال ابن اياز والثاني انه من صرفته اذا رددته وقلبته
في الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار صرفك م
والاختبار صرفك وجوز ان يكون ماخوذا من قولهم صرفته عن كذا لان العرب
صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل قوله الذي هو القلب اي التقلب
فهو قريب مما قبله قوله في فرعيتين قال الدنوشري يشير به الى ان العلة الواحدة
لا اثر لها لانها يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التاثير فاذا انضم اليها علة ثانية
قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة
فان انضم اليها شاهد اخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة وايضا
الاسماء التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا
له اثرا لكان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وايضا لا ينبغي
ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا باصل قوي قوله احداهما من جهة اللفظ
الخ احترازا عما لو كانتا من جهة واحدة كاجمال تصغير اجمال جمع جمل فان فيه
فرعيتي التصغير عن التكبير والجمع عن الافراد وجهتهما اللفظ وكحايض وطامث
فان فيهما فرعيتي التانيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى

كذا

كذا قالوا برمتهم ولا يخفى ما فيه لانه ينبغي ان يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان م
من التسع المذكورة لانها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها
وفرعية التانيث انما هي من جهة اللفظ وان لم توجد علامته في اللفظ وانما
تسميته تانيثا نحو زينب معنويا فبمعنى اخر كما ياتي فالحق ان قولهم مرجع الى اخره
احترازا عما تعددت فرعيته اللفظية من التسع كاذربيجان واما تعدد المعنوية
فلا يتصور لانحصارها في العلمية والوصفية وهما لا يجتمعان قوله وهي اشتقاقه
من المصدر قال الدنوشري هذا على راي الكوفيين فالفرعية اللفظية كون
الفعل مركبا والاسم مفردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الازهرية
ويمكن رده بان التركيب جا للفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على ان كثيرا
من الاسماء يدل على شيئين بل اشياء كصبوح وغبوق وضارب واكرام فليتامل قال
الاشموني بعد كلام نقله ومن لم يصرف جاء على الاصل كالمفرد والجامد النكرة
كرجل وفرس لانه خف فاحتمل زيادة التنوين والحق به ما فرعيته اللفظ والمعنى
فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كاجمال
او من جهة المعنى كحايض وطامث لانه لم يبعد بتلك الفرعية كامل الشبه اما
دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى
التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير واما اجمال ففرعيته من جهة التصغير
لما مر ومن جهة الجمع لانه فرع الاحاد واما حايض وطامث ففرعيتهما من جهة
ان التانيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف وجهتهما المعنى انتهى وقد
عرفت ما فيه من ان التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة وان التانيث
راجع الى اللفظ وانما نقلناه للتنبيه على ان الدنوشري اقره مع اشكاله
ولبيان انه كتبه في غير موضعه وانما حقه ان يكتب عند قول الشارح احدهما
الى اخره كما فعلنا قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فانه منصرف الى فيه
بحث لانه اسلف ان الصرف التنوين الدال الى اخره ولا يخفى ان المنصرف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)